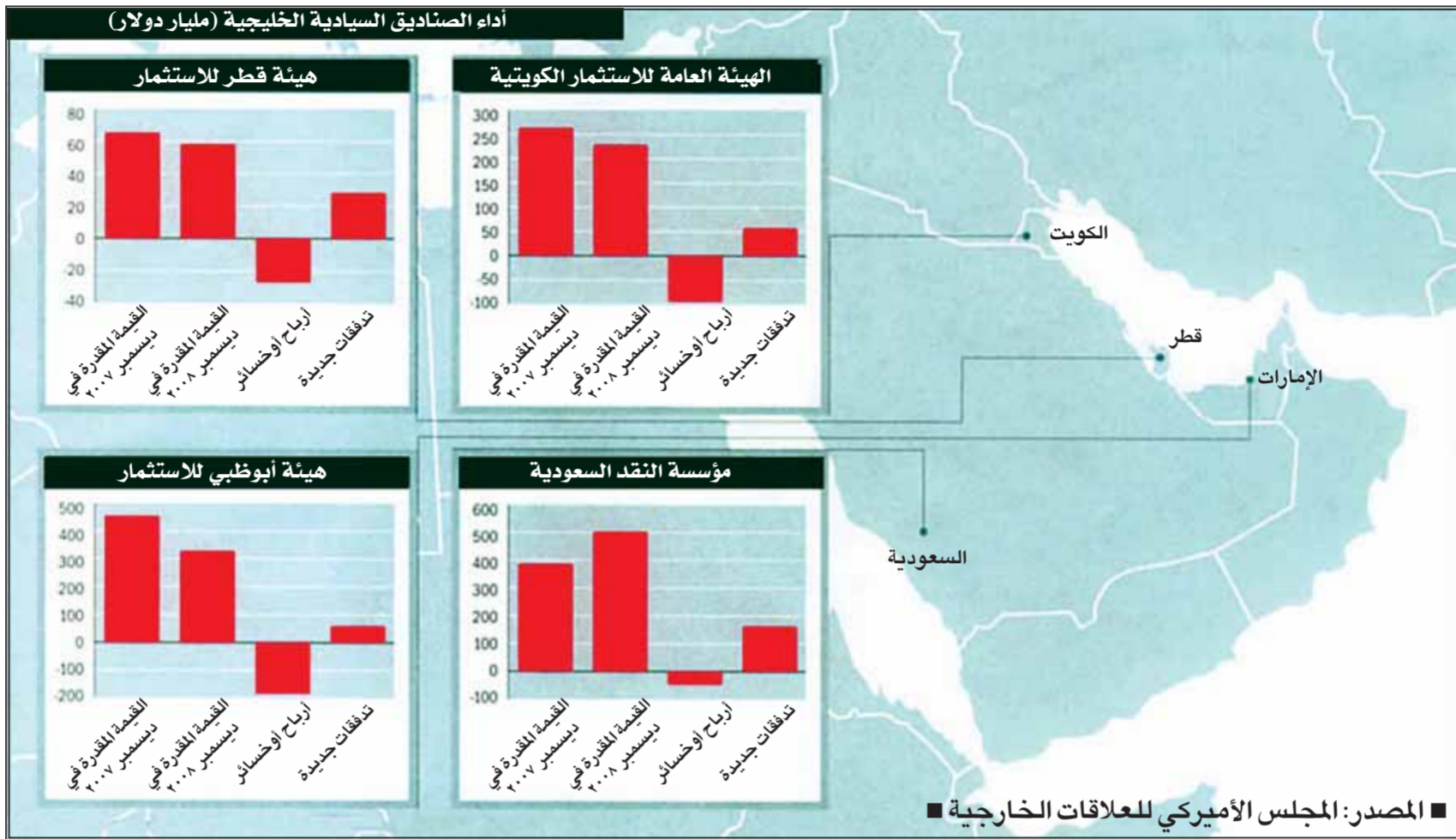
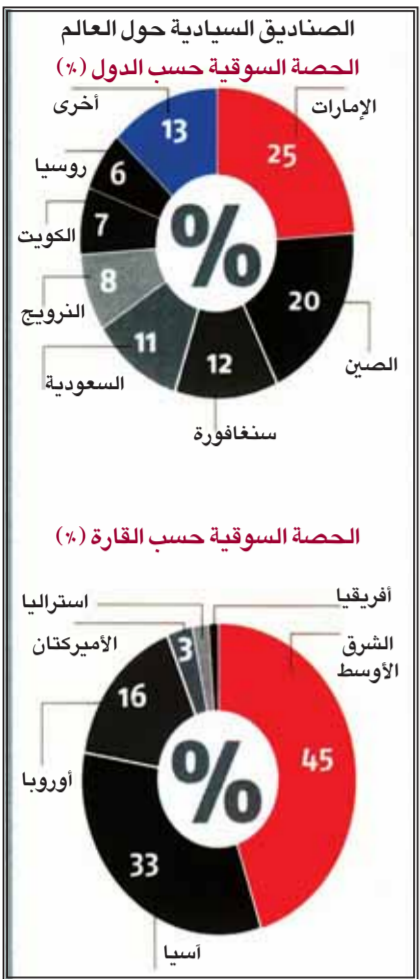


هل يتباطأ نمو الصناديق السيادية الخليجية؟

■ أسعار النفط المنخفضة لا تساعد.. والأسواق المحلية أحوج إلى السيولة من الخارجية ■ أسواق العالم تزخر بفرص جذابة.. قد تستفيد منها الصناديق بطريقة انتقائية



المصدر: المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية

أساليب العمل واستراتيجيات توزيع الأصول تتغير.. فتدهور الأسهم العالمية أعطى درساً

إعداد: مي مأمون

على الرغم من إدارة الصناديق السيادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لأصول تزيد قيمتها على تريليون دولار فإن نقاط القوة لديها بدأت تضعف في بعض الحالات. وأصبح على هذه الصناديق أن تتناقص مع انخفاض الأسواق المالية والأصول حول العالم. وإخار العديد منها أن يستثمر فوائده المالية بشكل أكثر حرصاً وفي أسواق قريبة منه، لكن ما زالت هناك فرص حقيقية للاستثمار في الخارج. ولا شك في أن الصناديق السيادية الخليجية تعاني مثل اقتصاداتها، ومثالاً على ذلك أعلن مجلس الأمة الكويتي في شهر فبراير الماضي انخفاض قيمة أصول الهيئة العامة للاستثمار بنحو 30 مليار دولار خلال آخر 9 أشهر من عام 2008.

أحجام الصناديق

واعلنت شركة «مبادلة» الإماراتية للتنمية أخيراً عن ميزانيتها لعام 2008، حيث حققت خسائر بقيمة 11,8 مليار درهم بعد خفض كبير لقيمة بعض استثماراتها، وفي العام السابق حققت أرباحاً بقيمة 1,3 مليار درهم. ووفقاً لمؤسسة IFSI البريطانية للخدمات المالية لاتزال هذه الصناديق رغم انخفاض أصولها هي المسيطرة على هذا القطاع، حيث يتركز 40% منها في الشرق الأوسط. وتأتي بعدها آسيا لتشمل صندوق «خزانة ناسيونال» الماليزي وهيئة الاستثمار السنغافورية. وأكبر الصناديق السيادية في الشرق الأوسط تعود إلى الإمارات والسعودية، على الرغم من تقارب قيمتها، ووفقاً للمؤسسة البريطانية تأتي هيئة أبو ظبي للاستثمار في المركز الأول، حيث تدير

أصولاً بقيمة 870 مليار دولار تليها هيئة النقد السعودية (ساما) بـ 333 مليار دولار والهيئة العامة للاستثمار الكويتية بـ 260 مليار دولار، ومؤسسة دبي للاستثمار بـ 82 مليار دولار وهيئة الاستثمار القطرية بـ 60 مليار دولار.

وتحتل صناديق شمال أفريقيا مكانة عالية هي الأخرى، حيث تحتل هيئة الاستثمار الليبية المركز 14 عالمياً وتدير أصولاً بقيمة 50 مليار دولار، ويحتل صندوق تنظيم العوائد الجزائري المرتبة 10 وتبلغ قيمة أصوله 47 مليار دولار.

وتسيطر هيئة أبو ظبي للاستثمار على نسبة 20% في المائة من أصول الصناديق السيادية حول العالم. وعلى النقيض من ذلك تقول بيانات مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، أن قيمة الأصول التي تديرها «ساما» تبلغ 501 مليار دولار وأصول هيئة أبو ظبي للاستثمار بنحو 338 مليار دولار. وفي تقرير أصدره المجلس شهر يناير الماضي

عن تغيرات في صناديق ثروات الخليج السيادية، تراجعت أصول هيئة أبو ظبي للاستثمار بنسبة 40% في المائة في العام الماضي، وانخفضت قيمة أصول «ساما» بنحو 12% في المائة.

ووفقاً للتقرير السابق تعدت قيمة الأصول الإجمالية للبنوك المركزية والصناديق السيادية الخليجية 1,4 تريليون دولار في يوليو 2008 وتبلغ قيمتها حالياً نحو 1,2 تريليون دولار.

في الأسواق المحلية

ويبدأ العديد من هذه الصناديق بالاتجاه نحو أسواقها المحلية، وعلى السبيل المثال الهيئة العامة للاستثمار الكويتية قامت بضخ ما يقارب من 7,5 مليارات دولار في البورصة المحلية منذ شهر سبتمبر الماضي، وذلك في سبيل تعويض السوق عن خسائره. وقامت «ساما» بضخ 14,4 مليار ريال سعودي

في البنوك السعودية في شهر ديسمبر الماضي، واستحوذت هيئة أبو ظبي للاستثمار على حصة لم يعلن عنها في صندوق مجلس أبو ظبي للاستثمار. وقامت 19 دولة بالإضافة إلى صناديقها السيادية بالاتفاق على تطبيق ميثاق للشرف يسمى «مبادئ سان دييغو» شاركت فيه كل من الكويت وقطر والإمارات، ومع بدء تطبيق هذه الصناديق بشكل كامل مع هذا الميثاق وتلبية الشفافية المطلوبة سيظهر شيئاً فشيئاً دورها في إعاش الأسواق المحلية.

ويقول المجلس الأمريكي أن أسباب خسائر أصول هيئة أبو ظبي للاستثمار والهيئة العامة للاستثمار وهيئة الاستثمار القطرية هي سياستها في وضع جزء كبير من استثماراتها في أسواق الأسهم وصناديق الأسواق الناشئة والملكية الخاصة. وتقدر نسبة استثماراتها محفظة هيئة أبو ظبي 50% إلى 60% في الملكية الخاصة و14% في الأسواق

توب اكسبو تطلق فعاليات معرض العقار والاستثمار 18 مايو

القدومي: الأزمة الراهنة خلقت فرصاً عقارية مميزة تستحق اقتناصها من قبل المستثمرين



• وليد القدومي

جاءت من عدد من دول الخليج العربي، فضلاً عن مشاركات أخرى لشركات قدمت من عدد من الدول العربية والعالمية. وقال إن هذه الشركات، التي حجزت مساحات إجمالية بلغت حوالي 2000 متر مربع من المعرض، ستطرح أكثر من 100 مشروع عقاري في أكثر من 10 دولة حول العالم، الأمر الذي يعني أن هناك الكثير من الفرص الاستثمارية والعقارية المتاحة التي يمكن للمستثمر الكويتي وزوار المعرض التعرف عليها والاختيار ما يناسبه منها تحت سقف واحد.

ظاهرة المعارض

وأكد القدومي أهمية نمو ظاهرة المعارض العقارية في الكويت، ذلك أن مثل هذه المعارض يمكنها أن تلعب دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية لأي بلد باعتبارها تظاهرة تنعكس الفرص لإنجاح سياسة ترويج وتسويق المنتجات العقارية المختلفة، خاصة أننا جميعاً ندرک تماماً مدى أهمية القطاع العقاري في الكويت، وما يشكله هذا القطاع من دخل كبير للاقتصاد الكويتي بعد النفط، فضلاً عن أن هذه المعارض الدولية هي التي تستعمل ومن دون أدنى شك على توسيع قاعدة السوق والتعرف إلى احتياجات المستهلكين من خلال اللقاء المباشر بين المواطن والشركات العقارية. واعتبر القدومي أن معارض العقار من أهم أنواع المعارض نظراً لما تحظى به دائماً من اهتمام من قبل المواطنين والمستثمرين، ونظراً لخصامة وحجم الاستثمارات التي تطرح من خلال هذه المعارض واحتياج كل فئات المجتمع إليها تبعاً لنمو الطلب على المساكن والعقارات، متوقعاً أن يزيد حجم الاستثمارات والمشاريع العقارية التي ستعرضها مجموعة الشركات المشاركة في المعرض على عدة مليارات من الدولارات، وهي استثمارات كفيلة بتحقيق قفزة نوعية في المنطقة. ودعا القدومي في ختام تصريحه المواطنين والمستثمرين إلى زيارة المعرض والتعرف عن كثب إلى المشاريع المعروضة والاستفادة من فرصة تواجد هذا الكم المميز من الشركات والمشاريع.

تشكلت تلك العقارات من ضمانات قوية في ظل الخسائر الكبيرة التي مني بها المستثمرون في أسواق المال والاستثمار في شركات تواجه في الوقت الراهن مصيراً مجهولاً جراء الخسائر الكبيرة التي منيت بها جراء الأزمة. واعتبر القدومي أن تنظيم المعرض في هذا الوقت يعتبر أمراً جيداً للشركات والمستثمرين لما يشكله من تواصل حقيقي ومميز بين الشركات المشاركة والجمهور ويحقق للمستثمرين الفرصة المناسبة لاقتناص الفرص العقارية المتنوعة التي تقدمها الشركات العارضة والتي تلبى مختلف الشرائح والاحتياجات. وأضاف القدومي أن انعقاد معرض العقار والاستثمار، وفي ظل الظروف الراهنة، يعتبر تحدياً حقيقياً ناهيك أيضاً عن أنه فريد من نوعه، سواء من حيث عدد الشركات المشاركة وحجمها، أو حتى من خلال تنوعها الذي يكشف عن شركات ومشاريع عقارية واستثمارية وتمويلية كبرى سواء منها المحلية أو الخليجية أو العالمية. وأعلن القدومي عن أن معرض المعارض العقارية في الكويت قد استقطب حوالي 50 شركة من نخبة الشركات المحلية والخليجية والعربية والعالمية التي ستطرح مشاريع وبرامج جديدة تطلق لأول مرة وتعرض في السوق المحلي الكويتي، والتي ينتظر أن تستقطب مجموعة كبيرة من رؤوس الأموال المحلية. وبين القدومي أن هذه الشركات التي

حقائق عن المعرض

- حوالي 50 شركة عقارية واستثمارية ومالية تشارك في المعرض.
- أكثر من 100 مشروع عقاري في أكثر من 10 دولة.
- مساحة أجنحة المعرض تبلغ 2500 متر مربع.

أعلنت مجموعة توب اكسبو لتنظيم المعارض والمؤتمرات أن تواصل استعداداتها لإطلاق فعاليات معرض العقار والاستثمار - معرض المعارض العقارية في الكويت- الذي تنظمه المجموعة بالتعاون مع شركة معرض الكويت الدولي في صالة رقم (٦) بأرض المعارض الدولية بمشرف خلال الفترة من ٢٠١٨ مايو الجاري، حيث تشارك في المعرض نخبة مميزة ورائدة من الشركات العقارية والاستثمارية من عدة دول خليجية وعربية وعالمية. وقال العضو المنتدب لمجموعة توب اكسبو وليد القدومي أن تنظيم المعرض يأتي في وقت تشهد فيه الأسواق المالية العالمية والإقليمية والأسواق العقارية حركة تصحيحية بعد الانهيار الكبير في تلك الأسواق وانعكاساته على مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية، وبين القدومي أن قرارات الدعم التي حظيت بها الأسواق المالية والشركات على مستوى العالم قد ساهمت، وبشكل فعال، في وضع حد للتراجع في تلك الأسواق، وأشار القدومي إلى أن الأوضاع ووفقاً لمختلف التقارير والإبحاث قد وصلت إلى القاع، خصوصاً في القطاع العقاري الذي عاد إلى وضعه الطبيعي سواء من حيث الأسعار أو من خلال وقف حركة الاندفاع في طرح مشاريع جديدة. وأضاف القدومي أن الحركة التصحيحية التي يشهدها القطاع العقاري وعمدة الأسعار التي منطلقها الواقع السليم بالإضافة إلى خروج المضاربين من السوق العقاري قد خلقت فرصاً استثمارية جديدة للعديد من الأشخاص الراغبين في التملك والاستثمار على المدى البعيد، وبين القدومي أن السوق العقاري في مختلف دول العالم يشهد حالياً وجود عدد كبير من الفرص العقارية لاقتناصها لما يشكله العقار من ملاذ آمن في مختلف الأزمنة والعصور.

البحث عن العرض

وقال القدومي أن الأزمة المالية الراهنة قد دفعت بالعديد من الشركات والمستثمرين للبحث عن الفرص العقارية، خصوصاً المدة للدخل لما

بنك بروة يختار P & A شريكاً تسويقياً

وتابع قائلاً «ولأن البنك جديد على خارطة البنوك والمصارف في قطر، خاصة التي تعمل بالتوافق مع أحكام الشريعة، فإن الهدف الرئيسي الذي نعمل على تحقيقه من خلال الخطة هو تمكين بنك بروة من احتلال مكانته سوقية متقدمة وحصة سوقية كبيرة من خلال تركيزنا على بناء اسم البنك وعلامته التجارية بشكل يصعب من خلالها احد رموز قطر التي تفخر بالمؤسسات والأفراد القطريين بالانتماء له والعمل معه، ومن جانب آخر يظهر تميز بنك بروة بما سيطرحه من خدمات وحلول مصرفية متميزة».

وتحدث محمد بصو مدير التسويق وتطوير الأعمال في مجموعة Panda عن تفاصيل مراحل الخطة قائلا «المرحلة الأولى في الخطة سيكون عنوانها «تفعيل العلامة والهوية التسويقية والتجارية» التي من خلالها ستعرف الجمهور إلى هوية البنك ورسالته ومجموعة القيم التي تعكس رؤية البنك لتخلق جواً من الحماسة العامة تجاهه، بحيث، وبإنهاء هذه المرحلة، يجب أن تكون قد استطعنا خلق قيمة سوقية قابلة



• جانب من توقيع الاتفاقية

للقياس Brand Equity اي بمعنى آخر تكون بدائناً بخلق قيمة سعرية للمعاملة التجارية للبنك تزداد قيمتها بإطار مع مراحل الخطة الكلية».

مراحل الخطة

وتطرق بصو قائلاً هناك نقطة تميز وسمة تنافسية عالية تتمتع بها مجموعة Panda وهي الفهم العميق للثقافة المجتمعات العربية، خاصة الخليجية منها، وهذا يمكننا من تطويع صناعة الإعلان والفكر والتسويق بشكل يتوافق مع ثقافة وضوابط هذه المجتمعات. وتعلق أن ما يبضغاف في هذه القيمة السعرية هو عمق أداء البنك وخدماته التي تم تطويرها وسيقوم الجمهور باختيارها واختبار جودتها وتميزها عن كل ما هو متعارف عليه في سائر البنوك والمصارف. وتابع محدثاً عن مراحل الخطة التسويقية قائلاً «هذه المرحلة وهي تشغيل وتفعيل العلاقة التجارية في السوق، ستبدأ بخطاب مؤسسي موجه لهذا الغرض تتفرع منه سلسلة من الرسائل والقيم عبر خطط فرعية مبرمجة تهدف إلى خلق علاقة ما بين الجمهور والعلامة التجارية Brand Consumer Relationship

وأضاف قائلاً «وبعد هذه المرحلة سننقل إلى مرحلة أخرى وهي مرحلة تقنية تطلق خلالها المنتجات المصرفية والخدمات التمويلية التي ستقدمها البنك في السوق القطري بخطاب يندرج ضمن إطار القيم والمعاني والرسالة الرئيسية التي بدأنا بها في المرحلة الأولى». وعن المراحل المتتالية قال أنهم سيعملون عليها في وقت لاحق بعد بدء تنفيذ الخطة.

جرى توقيع اتفاقية بين بنك بروة وشركة Panda الكويتية - فرع قطر، للاستشارات التسويقية وخدمات الإعلان، خلال مؤتمر صحفي عقد في مقر بنك بروة في الدوحة بحضور ادارة بنك بروة برئاسة الدكتور خالد السليطي وادارة مجموعة Panda ممثلة بالسيد غسان حمادة المدير العام للمجموعة وحضور مكتب Panda قطر ممثلاً بالسيد محمد بصو مدير التسويق وتطوير الأعمال في المجموعة ومدير فرع Panda في الدوحة. وبموجب هذه الاتفاقية تصبح مجموعة Panda ممثلة بفرعها في الدوحة الشريك التسويقي لبنك بروة.

وبعد الانتهاء من مراسيم التوقيع تحدث الدكتور السليطي عن الاتفاقية قائلاً أنهم قد قاموا باختيار شريكهم التسويقي للعامين القادمين وهم Panda - قطر الذين سيقومون بموجب هذه الاتفاقية بالتخطيط التسويقي وتنفيذ الاستراتيجيات التسويقية لبنك بروة بما يتماشى مع رؤية وخطة عمل البنك ويحقق له الوصول للمكانة والقيمة السوقية المستهدفة.

وعن سبب اختيار البنك لشركة Panda، قال السليطي «كما يعلم العديد ان سوق صناعة التسويق والإعلان هو سوق كبير ويتوافر فيه الخدمات من شركات الخدمات الاعلانية ولكن عندما يتعين علينا اختيار شريك تسويقي هنناك عدة عوامل أخذناها بالاعتبار من أهمها أن يكون لدى هذا الشريك جهاز وطاقت تسويق ذو خبرة في تسويق الصناعة المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومنتجاتها على المستويين المؤسسي والاستهلاكي، وأن تكون لديهم القدرة على التخطيط التسويقي لذلك، إضافة إلى كوادرات فنية ذات خبرة جيدة تترجم ما بين فهم طبيعة وثقافة أسواق الخليج العربي وقطر على وجه الخصوص ومع قدرتهم على تفعيل ذلك ضمن إطار تسويق ذي طابع عالمي، واستطاعتنا أن نجد هذه المعادلة لدى Panda».

الاستراتيجية التسويقية

وعن الاستراتيجية التسويقية التي ستوضع للبنك من قبل Panda تحدث حمادة بادئاً بكلمة شكر توجه بها لفرع عمل بنك بروة برئاسة الدكتور خالد السليطي لاختيار P & A - قطر شريكاً تسويقياً لبنك بروة، وتابع قائلاً «لدى Panda فريق عمل ذو خبرات طويلة في تسويق المصارف والمنتجات المصرفية وطيف كبير من أدوات صناعة المال الإسلامية بشكل خاص في منطقة الخليج بأداء عالمي». وأضاف «قمتنا في مجموعة Panda برسم الخطة الاستراتيجية لبنك بروة والتي تنقسم إلى مراحل، نراعي من خلال هذا التقسيم أن تحقق الخطة مجموعة أهداف استراتيجية لبنك بروة في كل مرحلة».

ITS تحصد جائزة أفضل مزود للحلول التقنية الإسلامية



• جانب من تسليم الجائزة

هذا العام، تم اختيار مجموعة ITS الشركة العاملة في مجال تقديم الحلول المالية الأخلاقية، كأفضل شركة في مجال توفير حلول تكنولوجيا المعلومات وذلك نظراً لتميزها في تقديم أحدث وأكثر التقنيات والحلول ابتكاراً والتي تحظى كذلك بتفضيل واسع النطاق فيما بين المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية. وقال المدير العام والإداري لمجموعة ITS خالد فرج السعيد: «إن هذه الجائزة هي بمنزلة اعتراف على مدى الإيمان والحماس والالتزام الذي نلتزمه لتطوير حلول تقنية متميزة ومبدعة تمكن الهيئات الإقليمية والعالمية من تقديم خدمات مالية أخلاقية عبر مجموعة متنوعة من المنتجات، بما فيها الخدمات المصرفية الأخلاقية وخدمات التجزئة وتمويل الشركات والاستثمارات وقنوات التوصيل الأخلاقية وغيرها من الخدمات التقنية».

حصلت مجموعة أنظمة الكمبيوتر المتكاملة العالمية ITS جائزة أفضل مزود لحلول تقنية المعلومات لقطاع التمويل الإسلامي، وذلك خلال المنتدى المالي الإسلامي الذي قام بتكريم أفضل المنتجات والخدمات الإسلامية في المنطقة، وهو المجال الذي يضاف إلى سلسلة إنجازات الشركة في مجال تقديم الحلول والنظم والمنتجات والخدمات الإسلامية المتكاملة في المنطقة وعدد من دول العالم. وقد حضر حفل التكريم الذي عقد تحت رعاية الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، بالإضافة إلى إدارة المنتدى الإسلامي، كبار المديرين التنفيذيين والمفكرين والخبراء الماليين والشخصيات المرموقة التي تمثل كبريات المؤسسات المالية الإسلامية من جميع أنحاء المنطقة وذلك بهدف تعزيز التميز في قطاع التمويل الإسلامي.